

Distr.: General
13 January 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

24 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2025

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

فهم مشهد التمويل المناخي والديون والضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الإنسان

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارس

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/52، تقدم الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارس، إلى المجلس تقريرها المواضيعي السنوي الذي تسعى فيه إلى تقييم حالة المناقشات العالمية الجارية بشأن التمويل المناخي (للتمول المتعلق بالمناخ) من منظور حقوق الإنسان. وهي تعين النظر في التفاوتات من ناحيتي السلطة والتمويل في جميع أنحاء العالم ودور حقوق الإنسان في محادثات التمويل المناخي. وهي تتناول في التقرير بالتفصيل النقاط بين الديون والضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، كما تتناول بالتفصيل تنفيذ التمويل المبتكر في محاولة لحماية الحق في بيئة نظيفة وصحية وللمنع حدوث المزيد من تغير المناخ. وتشدد الخبيرة المستقلة على الحاجة إلى تمويل محدد الهدف يحقق تحسينات بيئية ملموسة، وتدعو إلى إدماج أطر حقوق الإنسان في القوانين والسياسات المناخية بغية تعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3		أولاً - تعريف التمويل المناخي.....
3		ألف - نظرة عامة على التمويل المناخي.....
5		باء - أوجه النقص في الالتزامات الحالية.....
7		جيم - الصناديق المناخية وصيغها ودورها في تحقيق الأهداف المناخية العالمية.....
9		دال - التمويل المناخي المشروع مالياً.....
10		ثانياً - الديون والمناخ وحقوق الإنسان.....
10		ألف - أزمة الديون وعلاقتها بحقوق الإنسان والتمويل المناخي.....
11		باء - أوجه انعدام المساواة البنوية والحلول.....
12		جيم - الحلول: مقايضة الديون مقابل المناخ، وإلغاء الديون، والسندات البيئية والاجتماعية والحوكومية.....
13		ثالثاً - الضرائب والمناخ وحقوق الإنسان.....
13		ألف - الضرائب كأداة للعدالة المناخية.....
14		باء - التهرب الضريبي العالمي وتأثيره على التمويل المناخي.....
16		رابعاً - التدفقات المالية غير المشروعة والمناخ وحقوق الإنسان.....
17		خامساً - الاستنتاجات والتوصيات.....
20		المرفق السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية.....

أولاً- تعريف التمويل المناخي

ألف- نظرة عامة على التمويل المناخي

1- التمويل المناخي هو التمويل المخصص للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن يتأتى هذا التمويل من مصادر عامة وخاصة وبديلة وهو يُوجَّه إلى جهود مثل الحد من انبعاثات الكربون، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ودعم الفئات السكانية الضعيفة. وقد أصبح التمويل المناخي ركيزة أساسية في الحوكمة العالمية للمناخ، وخاصة في ظل أطر مثل اتفاق باريس. والهدف الوارد في اتفاق باريس المتمثل في قصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية على 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية لتجنب الآثار المناخية الكارثية هو أمر يُبرز الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه التدفقات المالية في تحقيق هذه الأهداف. ويرتكز التمويل المناخي على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، إذ يُتوقع أن تقدّم البلدان المتقدمة الجزء الأكبر من الموارد المالية المطلوبة إلى الدول النامية، نظراً إلى الدور التاريخي للبلدان المتقدمة في انبعاث غازات الدفيئة وإلى قدرتها الأكبر على تعبئة الموارد.

2- وأدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة إلى وقوع 61 بلداً في ضائقة ديون أو في حالة قريبة منها لا تتطوي إلا على احتمال ضئيل لاستعادة الحيز المالي الكافي للقيام باستثمارات مناخية. وفي الوقت نفسه، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان النامية قد أنفقت 443,5 مليار دولار على خدمة الديون الخارجية في عام 2022 وحده⁽¹⁾. وقد كلفت الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية الاقتصادية الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ أكثر من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 525 مليار دولار على مدى العقدين الماضيين⁽²⁾. ويُقدّر الاستثمارات المطلوبة من جانب الأسواق الناشئة والبلدان النامية بخلاف الصين في مجالات التحول الطاقوي (التحول في مجال الطاقة) والتكيف وبناء المرونة والاستعادة بحلول عام 2030 بنحو 2,4 تريليون دولار سنوياً، منها 1 تريليون دولار في صورة تمويل خارجي⁽³⁾. وهذا يتجاوز بكثير مبلغ الـ 100 مليار دولار الذي جرى التفاوض عليه بحلول عام 2020 والذي أدرج في قرار اعتماد اتفاق باريس، والذي لا تزال البلدان المتقدمة تقشّل في الوفاء به.

3- وقد تضاعفت الديون العامة والديون المضمونة من القطاع العام الخاصة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، من 1,4 تريليون دولار في عام 2008 إلى 3,6 تريليونات دولار في عام 2021، مع وجود 61 بلداً في حالة ضائقة ديون أو في حالة قريبة منها اليوم⁽⁴⁾. وفي عام 2023، استأثرت خدمة الديون في المتوسط بنسبة 38 في المائة من الإيرادات

(1) انظر الرابط: [https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/12/13/developing-countries-paid-](https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/12/13/developing-countries-paid-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022)

[record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022](https://www.brettonwoodsproject.org/2023/12/new-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022-data-show-global-south-is-in-worst-debt-crisis-ever-with-another-lost-decade-looming/) [.data-show-global-south-is-in-worst-debt-crisis-ever-with-another-lost-decade-looming/](https://www.brettonwoodsproject.org/2023/12/new-record-443-5-billion-on-public-debt-in-2022-data-show-global-south-is-in-worst-debt-crisis-ever-with-another-lost-decade-looming/)

(2) انظر الرابط: [https://www.v-20.org/wp-content/uploads/2022/06/Climate-Vulnerable-Economies-](https://www.v-20.org/wp-content/uploads/2022/06/Climate-Vulnerable-Economies-Loss-Report_June-14_compressed-1.pdf)

[https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2022/11/IHLEG-Finance-](https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2022/11/IHLEG-Finance-for-Climate-Action-1.pdf)

[for-Climate-Action-1.pdf](https://www.bu.edu/gdp/2023/03/31/debt-relief-for-a-green-and-inclusive-recovery-guaranteeing-sustainable-development/), pp. 5 and 7

(4) انظر الرابط: [https://www.bu.edu/gdp/2023/03/31/debt-relief-for-a-green-and-inclusive-recovery-](https://www.bu.edu/gdp/2023/03/31/debt-relief-for-a-green-and-inclusive-recovery-guaranteeing-sustainable-development/)

[guaranteeing-sustainable-development/](https://www.bu.edu/gdp/2023/03/31/debt-relief-for-a-green-and-inclusive-recovery-guaranteeing-sustainable-development/)

الحكومية، وبلغت هذه النسبة في ارتفاعها 54 في المائة في أفريقيا⁽⁵⁾. ويعيش الآن نحو 3,3 مليارات شخص في بلدان تتفق على مدفوعات فوائد الديون أكثر مما تتفقه على التعليم أو الصحة⁽⁶⁾. وفي عام 2022، كانت بلدان الدخل المنخفض تتفق على مدفوعات الديون الخارجية 5 أمثال ما تتفقه على معالجة آثار تغير المناخ؛ وقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار 12,5 مرة في عام 2023⁽⁷⁾. وفي عام 2020، كانت نسبة ثلاثة أرباع التمويل المناخي المقدم من مصادر عامة دولية قائمة على القروض (72 في المائة) وكانت نسبة 91 في المائة من التمويل المناخي مقدّمة من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، منها نسبة 75 في المائة هي تمويل بشروط غير ميسّرة⁽⁸⁾. وفي عام 2022، أنفقت أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها 58 بلداً 59 مليار دولار لسداد ديونها، مقارنةً بمبلغ 28 مليار دولار تلقت في شكل تمويل مناخي - نصفه (14,8 مليار دولار) قُدّم في شكل قروض⁽⁹⁾.

4- وأحد المبادئ الرئيسية للتمويل المناخي هو فكرة الإنصاف والعدالة باعتبارهما مبدأً أساسياً للشرعية المالية⁽¹⁰⁾. ومن المتوقع أن تتولى البلدان المتقدمة زمام القيادة في تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية بسبب إسهامها التاريخي في الانبعاثات العالمية. وينعكس ذلك في المبادئ المتفق عليها دولياً فيما يتعلق، على سبيل المثال، بـ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها"، والتي تؤكد على الحاجة إلى أن تدعم الدول الغنية العمل المناخي في الجنوب العالمي. والهدف من ذلك هو معالجة أوجه انعدام المساواة التاريخي في الانبعاثات والقدرة العالمية على التعامل مع تغير المناخ عن طريق الاعتراف بمبدأ الملوث يدفع.

5- ويُنظر إلى التمويل المناخي على أنه بالغ الضرورة للتمكين من تحقيق مسارات التنمية المنخفضة الكربون، ودعم البلدان في بناء القدرة على التكيف مع الآثار المناخية، وتيسير الانتقال إلى نظم الطاقة المتجددة. غير أن التمويل قد ظل غير كافٍ لمواجهة حجم الأزمة. وكما تُبرز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن الحاجة المالية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية أعلى بكثير من مستويات الاستثمار الحالية. ولم يكن أي جهد متضافر بشأن التمويل المناخي قد بُذل حتى عام 2021، عندما أنشئت اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، وإن كان ذلك قد حدث بعد عام من الموعد المقرر.

6- وتشير التقديرات إلى أنه توجد حاجة إلى 1 تريليون دولار سنوياً لتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ، ومع ذلك لم يجر الوفاء بالتعهدات الصادرة عن البلدان المتقدمة بدفع 100 مليار دولار

(5) انظر الرابط:

https://assets.nationbuilder.com/eurodad/pages/3195/attachments/original/1696947958/Debt_Servi_ce_Watch_Briefing_Final_Word_EN_0910.pdf?1696947958

(6) انظر الرابط: <https://press.un.org/en/2023/sgsm21872.doc.htm>

(7) ورقة مقدّمة من منظمة Recourse (ريكورس)، ص 2 (من النص الإنكليزي). ويمكن الاطلاع على الورقات التي وردت استجابة لدعوة الخبرة المستقلة لتقديم مدخلات يُسترشد بها في هذا التقرير على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-input-climate-finance-debt-and-human-rights>. انظر أيضاً الرابط:

<https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2024/04/GSDM24-online.pdf#page=8>, p. 36

(8) انظر الرابط: https://www.latindadd.org/wp-content/uploads/2023/01/CLIMATE-CRISIS-DEBT-AND-RECOVERY-IN-A-CONTEXT-OF-MULTIPLE-CRISES_c.pdf

(9) ورقة مقدمة من: "ريكورس". انظر أيضاً الرابط: <https://www.iied.org/worlds-least-developed-countries-spend-twice-much-servicing-debts-they-receive-climate-finance>

(10) انظر الوثيقة A/HRC/55/54؛ وكذلك: Attiya Waris, *Financing Africa* (Bamenda, Cameroon, Langaa Research and Publishing Common Initiative Group, 2019).

سنوياً⁽¹¹⁾. ومن المتوقع في عام 2024 أن البلدان الأفريقية، التي تُسهم مجتمعة بأقل من 5 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية والتي تعتمد اقتصاداتها في المتوسط على 95 في المائة من الطاقة النظيفة بالفعل، ستدفع 163 مليار دولار لخدمة الديون. وهذا يعني أن أفريقيا تدفع في خدمة الديون في عام واحد فقط أكثر من جميع مبالغ تعهدات التمويل المناخي مجتمعة، بما في ذلك 100 مليار دولار من اتفاق كوبنهاغن والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق مواجهة الخسائر والأضرار. وأكثر من نصف البلدان الأفريقية يُنفق على خدمة الديون أكثر مما ينفق على الرعاية الصحية و/أو التعليم. وتبلغ القيمة الصافية بدولارات عام 2024 للتعهد البالغ 300 مليار دولار، الذي جرى التعهد به في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي سيقدّم في عام 2035، مبلغ 175 مليار دولار. وخدمة الديون الأفريقية في عام 2024 وحدها تمحو أساساً كامل تعهد التمويل المناخي في عام واحد⁽¹²⁾. وكما أشارت جنوب أفريقيا، فإن جودة التمويل المناخي المقدم أمر بالغ الأهمية. وكثيراً ما يكون التمويل المناخي مكلفاً وغير متاح للبلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج إليه أكثر من غيرها. وقد خلصت دراسة أجراها مركز العلوم والبيئة إلى أن نحو 5 في المائة من التمويل المناخي يأتي من المنح، بينما يُقدّم الباقي عن طريق القروض والأسهم، وهو ما يتقل كاهل البلدان النامية بديون مُنهيكة، الأمر الذي يؤثر على قدرتها على مكافحة تغير المناخ⁽¹³⁾.

7- والتمويل المناخي ليس فقط أداة للتصدي لتغير المناخ، بل هو أيضاً عنصر بالغ الضرورة للوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو يساعد في دعم السكان الأكثر هشاشة ويوفر الموارد اللازمة لتنفيذ الحلول التي يمكن أن تخفف من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية المتطرفة وانعدام الأمن الغذائي. ويتسم التمويل المناخي بأهمية حاسمة للحد من الانبعاثات وللتكيف مع تغير المناخ ومواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عنه. وفي حين أن التمويل المناخي معترف به كأداة بالغة الأهمية للتصدي لتغير المناخ، فإن حجم التمويل المطلوب هائل. وتشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنه توجد حاجة إلى 9 تريليونات دولار سنوياً للتخفيف من آثار تغير المناخ وللتكيف معه بحلول عام 2030⁽¹⁴⁾. بيد أن الالتزامات المالية العالمية تُقصر كثيراً عن تلبية هذا المستوى من الطلب. ففي عام 2020، جرى تعبئة 83 مليار دولار فقط للعمل المناخي في البلدان النامية وذلك من أصل الـ 100 مليار دولار الموعد بتقديمها سنوياً.

8- بيد أن هذا النهج في حد ذاته يطرح إشكالية من منظور مالي مرتكز على حقوق الإنسان. وهذا الوصف للتمويل المناخي يمثّل مشكلة لأنه ليس لهذا التمويل ما يربطه على نحو آمن بتحسين البيئة أو حتى منع تدهور البيئة في المستقبل باستخدام التدخلات المالية. وبالمثل، يواجه هذا النهج المتعلق بالتمويل المناخي - أو العمل المناخي كما يُشار إليه - تحدياً يتمثل في وجود التزام سياسي فعلي من جانب الدول الأعضاء ووفائها به.

باء - أوجه النقص في الالتزامات الحالية

9- أظهرت الأبحاث المتعلقة بانعدام المساواة من حيث الكربون أن بعض الدول تتجاوز حصتها العادلة من ميزانية الكربون المتبقية وتحمل مسؤولية غير متناسبة عن انهيار المناخ. ويدفع العلماء بأن

(11) ورقة مقدّمة من شركة فريان للخدمات المالية (Freann Financial Services).

(12) ورقة مقدّمة من "منظمة التحوّل الطاقوي في أفريقيا" (Power Shift Africa).

(13) ورقة مقدمة من جنوب أفريقيا، ص 1 (من النص الإنكليزي).

(14) Barbara Buchner and others, *Global Landscape of Climate Finance 2023* (Climate Policy Initiative, 2023), p. 3.

الدول المتجاوزة لحصتها مدينة بدفع تعويضات أو جبر أضرار إلى الدول المتضررة عن الاستيلاء على الغلاف الجوي وعن الأضرار المتصلة بالمناخ. وقد وضع اثنان من الباحثين إجراء لتحديد مستوى التعويض المستحق في سيناريو "صافي انبعاثات صفرية" حيث تقوم جميع البلدان بإزالة الكربون بحلول عام 2050، مُستخدِمين أسعار الكربون من سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تُقصر الاحترار العالمي على 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وتتبع الانبعاثات التراكمية ابتداءً من عام 1960 عبر 168 دولة. وحتى في هذا السيناريو الطموح، وُجد أن الشمال العالمي سيتجاوز حصته الجماعية القائمة على المساواة في ميزانية الكربون البالغة 1,5 درجة مئوية بمعامل ثلاثة، مستحوذاً بذلك على نصف حصة الجنوب العالمي في هذه العملية. وسيكون التعويض المحسوب البالغ 192 تريليون دولار مستحقاً لدول الجنوب العالمي، التي هي أدنى من حصتها من حيث إطلاق الانبعاثات، مقابل الاستيلاء على حصتها العادلة في الغلاف الجوي بحلول عام 2050، بمتوسط دفع لتلك الدول قدره 940 دولاراً للفرد الواحد سنوياً⁽¹⁵⁾.

10- وقد فشل النظام المالي الدولي في الوفاء بحجم الالتزامات المطلوبة. وحتى عام 2020، لم يجز تعبئة سوى 83 مليار دولار من البلدان المتقدمة من أجل التمويل المناخي، كان معظمها في شكل قروض، ما يزيد من أعباء الديون الواقعة على البلدان المنخفضة الدخل، بدلاً من دعمها عن طريق المنح.

11- وقد حدد اتفاق كوبنهاغن هدفاً قدره 100 مليار دولار سنوياً من أجل التمويل المناخي، ولكن هذه الأموال لم تُسلم بطريقة تكفي لتلبية احتياجات المناطق الأكثر ضعفاً.

12- وواجه الصندوق الأخضر للمناخ وآليات مالية أخرى تأخيرات وتحديات في صرف الأموال، مع عمليات معقدة للإبلاغ والموافقة. وتقوض هذه العقبات فعالية التمويل المناخي وتؤخر تدابير التكيف البالغة الأهمية، مثل بناء بنية تحتية قادرة على التكيف مع المناخ وحماية النظم الإيكولوجية الهشة⁽¹⁶⁾.

13- وحجم الاستثمار المطلوب من الدول الأفريقية للوفاء بالتزاماتها المناخية بموجب اتفاق باريس مذهل. إذ تحتاج البلدان الأفريقية وحدها إلى ما يقدر بـ 2,8 تريليون دولار فيما بين عامي 2020 و2030 من أجل تحقيق مساهماتها المحددة وطنياً⁽¹⁷⁾.

14- وفي عام 2023، أشارت الخبرة المستقلة في تقريرها المقدم إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى أن المناقشات ينبغي أن تتجه نحو اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان بغية توفير موارد مالية تتسم بأنها جديدة وإضافية وعامة وقائمة على المنح وموارد مالية بشروط ميسرة من أجل مساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية فيما يتعلق بكل من التخفيف والتكيف مواصلةً للالتزامات الحالية للأطراف المدرجة في المرفق الأول، بموجب الاتفاقية. وأكدت الخبرة المستقلة على أن تقديم هذا التمويل يجب أن يكون جديداً وإضافياً بحيث يُضاف إلى الالتزام بتقديم 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وحثت

(15) Andrew L. Fanning and Jason Hickel, "Compensation for atmospheric appropriation", *Nature Sustainability*, vol. 6, No. 9 (September 2023). انظر أيضاً J. Timmons Roberts, "Calculating what we owe", *Nature Sustainability*, vol. 6 (September 2023).

(16) انظر الرسالة IRL 1/2024، متاحة على الرابط:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=29312>

(17) ورقة مقدمة من زامبيا، ص 2 (من النص الإنكليزي).

الخبرة المستقلة البلدان الأطراف المتقدمة على التعويض عن التأخير خلال الفترة 2020-2025 في تقديم المبلغ البالغ في المتوسط 100 مليار دولار سنوياً⁽¹⁸⁾.

جيم - الصناديق المناخية وصيغها ودورها في تحقيق الأهداف المناخية العالمية

15- جرى وضع تصور مفاهيمي للصناديق المناخية بوصفها أسلوباً للتمويل المناخي للبلدان من أجل اعتماد مسارات منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع المناخ. ووفقاً للبيانات التي جمعت حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، فعلى الرغم من التعهدات التي جرى التعهد بها في إطار الصناديق المناخية المختلفة والتي بلغ مجموعها 61 مليون دولار، فإنه لم يُوافق إلا على نحو 33,4 مليون دولار فقط. كما أن مستويات الصرف منخفضة هي الأخرى، وخاصة في حالة صناديق التكيف، والتي بلغت فيها نسبة الصرف 29 في المائة فقط في عام 2020. أما الصندوق الأخضر للمناخ فهو، بوصفه أكبر مساهم في التمويل، يغطي 133 بلداً نامياً، وفي عام 2023، جرى صرف 970,73 مليون دولار.

16- وتهدف صناديق مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف إلى توجيه الموارد نحو المبادرات المناخية التي من شأنها التخفيف من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ، وكذلك في الوقت نفسه دعم جهود التكيف في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. بيد أنه تنشأ تحديات يُعتد بها في تحقيق هذه الأهداف، كما يتضح من الفعالية المحدودة لتخصيص الأموال وتكاليف المعاملات المرتفعة المرتبطة بهياكل التمويل المعقدة⁽¹⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك، فمن المهم الاعتراف بالآوقات التي كان فيها الصندوق الأخضر للمناخ فعالاً في المبادرات المناخية. ووفقاً للبيانات التي نشرها في كولومبيا نظام إدارة التخطيط الوطني لرصد التمويل المناخي والإبلاغ عنه والتحقق منه، عبأت كولومبيا 24,3 مليار بيسو كولومبي من مصادر عامة وخاصة ودولية في الفترة ما بين عامي 2011 و2021. ومن تلك الموارد، جاءت نسبة 18,9 في المائة من مصادر التعاون الدولي، مثل الصناديق المتعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ. وكان أحد المانحين الرئيسيين لكولومبيا هو الصندوق الأخضر للمناخ، الذي أصبح شريكاً استراتيجياً في مسار البلد نحو النمو وإدارة تغير المناخ والتزامه بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. وبين عامي 2015 و2022، عبأت كولومبيا موارد تبلغ نحو 349 مليون دولار من هذا الصندوق⁽²⁰⁾.

17- وفي مراسلات بين الخبرة المستقلة وأيرلندا، لوحظ أنه بينما تستحق أيرلندا الثناء على قيامها فعلاً بوضع أموال في الصندوق، فإنها مع ذلك مقصرة في الوفاء بالتزامها. بيد أن أداءها كان أفضل من أداء الدول الأعضاء الأخرى التي تعهدت بتقديم الأموال ولكنها لم تُسلمها⁽²¹⁾. وباستثناء الصين والهند وباقي بلدان الجنوب العالمي، تبلغ الديون المستحقة لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وحدها 45 تريليون دولار. ولذلك، يمكن للمفاوضين الأفارقة أن ينضموا إلى المفاوضين من مجموعة أقل البلدان نمواً، ومجموعة وزراء مالية البلدان العشرين الأعضاء في منتدى البلدان القابلة للتأثر بتغير المناخ، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتجمعات الإقليمية الأخرى في الجنوب العالمي تحت مظلة مجموعة الـ 77 للمطالبة بدفع 5 تريليونات دولار سنوياً من مدفوعات التمويل المناخي حتى

(18) انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/iedebt/activities/submission-attiya-waris-2.docx>

(19) Siobhán McInerney-Lankford, Mac Darrow and Lavanya Rajamani, *Human Rights and Climate Change: A Review of the International Legal Dimensions* (Washington, D.C., World Bank, 2011)

(20) ورقة مقدمة من كولومبيا، ص 3 (من النص الإنكليزي).

(21) انظر الرسالة IRL 1/2024.

عام 2050 كدفعة مُسبقة مقدّمة بحسن نية في إطار الديون المناخية الواقعة على الشمال العالمي. ويجب تقديم مبلغ الـ 5 تريليونات دولار في شكل عمليات إلغاء ديون وفي شكل منح ونقل للتكنولوجيا المتقدمة للحياة من أجل التكيف مع المناخ. وسيجري سداد هذه المدفوعات العالمية لديون الشمال المناخية العالمية وفقاً لقدرات كل دولة. وقد تُركز بعض البلدان فقط على إلغاء الديون، وقد تُركز بلدان أخرى على إلغاء الديون وتقديم المنح في آن واحد، بينما قد تُركز بلدان أخرى على نقل التكنولوجيا. وسيكون في مقدور بعض أغنى بلدان الشمال العالمي الإسهام في الفئات الثلاث جميعها⁽²²⁾.

18- وتوجد شواغل بشأن مدى فعالية هذه الصناديق في معالجة إدارة الكوارث مع الحفاظ في الوقت نفسه على حقوق الإنسان في البلدان المثقلة فعلاً بالديون بشدة. وأعربت بلدان كثيرة عن شواغلها بشأن الاختناقات والتحديات البيروقراطية التي أعاقَت إمكانية حصولها على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ⁽²³⁾. والفلبين هي دولة نامية أخرى تتعرض بشدة وعلى نحو متكرر للكوارث المتصلة بالمناخ. وقد تقدمت بطلب للحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ لدعم سبعة مشاريع تعالج التأثيرات الشديدة لتغير المناخ. بيد أنه لم يحصل سوى مشروع واحد على تمويل منذ عام 2016، على الرغم من أن الصندوق الأخضر للمناخ يتمتع بموارد جيدة، تبلغ قيمتها 17,3 مليار دولار⁽²⁴⁾.

19- ويجري تخصيص جزء كبير - نحو الثلثين - من التمويل المناخي للتخفيف من آثار تغير المناخ وليس للتكيف. ويؤكد هذا الخلل على عدم التوازن بين مخصصات الصندوق والهدفين المتمثلين في تحقيق القدرة على التكيف مع تغير المناخ وحماية المجتمعات الممتلئة تمثيلاً ناقصاً. وتواجه الدول النامية عوائق كبيرة في الوصول إلى موارد تكيف كافية، الأمر الذي يحد من الفعالية الإجمالية لهذه الصناديق في تحقيق أهداف القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتشتمل هذه التحديات على التعقيدات الإدارية، والأخذ بالقروض والديون بدلاً من الأخذ بتمويل المنح، والافتقار إلى الشفافية من جانب الجهات المانحة⁽²⁵⁾.

20- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الصناديق في ضمان تقديم المساهمات من المانحين الرئيسيين. فعندما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية مساهماتها في الصندوق الأخضر للمناخ عقب انسحابها من اتفاق باريس، تسبب ذلك في عجز قدره 2 مليار دولار، وفي ظل عدم وجود أي آلية لتسوية المنازعات، تكون الولايات المتحدة قد خرقت فعلياً اتفاق باريس. وفضلاً عن ذلك، تُصرف المدفوعات من الصندوق الأخضر للمناخ عن طريق السلطات الوطنية المعنية، والتي تعمل كحلقة وصل بين الدولة والصندوق. ففي الهند، تتمثل السلطة الوطنية المعنية في وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ. وبالنظر إلى هذا المستوى من المركزية، ينتهي الأمر بالسلطات دون الوطنية إلى أن تكون "منفذة" لمشاريع الصرف بدلاً من أن تكون مخططة لها، وبالتالي لا يمكنها بصورة فعالة تنفيذ إجراءات موجهة نحو الهدف. وعلاوة على ذلك، لا تتلقى البلدان النامية أموالاً كافية للتكيف ولا تشارك المجتمعات المحلية في التخطيط لتمويل التكيف؛ فلا يصل إلى المستوى المحلي سوى 17 في المائة منها⁽²⁶⁾.

(22) ورقة مقدّمة من Power Shift Africa.

(23) انظر الرابط: <https://www.euroneews.com/2021/11/12/us-climate-un-green-climate-fund-insight>.

(24) ورقة مقدمة من Nayomi Illansinhage Don.

(25) ورقة مقدّمة من زامبيا. انظر أيضاً McInerney-Lankford, Darrow and Rajamani, *Human Rights and Climate Change*.

(26) ورقة مقدمة من Gujarat National Law University Centre for Environment, Sustainability and Climate Justice, India, p. 5 (مركز جامعة القانون الوطنية في غوجارات المعني بالبيئة والاستدامة والعدالة المناخية، الهند).

21- ويجري الآن استضافة "صندوق مواجهة الخسائر والأضرار" في البنك الدولي. ولا يزال دور هذا الصندوق غامضاً ولا تتوفر له موارد كافية⁽²⁷⁾. ويبدو أن المناقشات المتعلقة بهدف جماعي كمي جديد بشأن التمويل المناخي تضاعف من التأكيد على السردية القائلة بأن البلدان النامية تحتاج إلى تهيئة بيئات مواتية للتمويل الخاص⁽²⁸⁾. وهذا يتناقض مع الأحكام الرئيسية لاتفاق باريس المتعلقة بتنمية القدرة على التكيف مع المناخ (المادة 2-1 ج)، ومع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف (المادة 2-2) ومع الدور الهام للأموال العامة (المادة 3-9)، ما يعني مرة أخرى تجاوز مبدأ الملوث يدفع⁽²⁹⁾.

22- وقد عزز صندوق النقد الدولي بدرجة يُعَدُّ بها موارده وتحليلاته المخصصة لتغير المناخ في السنوات الخمس الماضية. وفي أعقاب ورقة الاستراتيجية المناخية لعام 2021⁽³⁰⁾، جرى في عام 2022 تفعيل الصندوق الاستثماري لتحقيق المرونة والاستدامة - وهو أول أداة قروض مخصصة للعمل المناخي في صندوق النقد الدولي⁽³¹⁾. بيد أنه بدلاً من إعادة تحديد جوهرية لتصور دور صندوق النقد الدولي في البنية المالية ونهج سياساته في إيجاد بيئة تمكينية حقاً للعمل المناخي المتضافر والعام والمعيد للتوزيع، فإن ما ظهر منذ ذلك الحين هو بالأحرى إعادة صياغة للسياسة المناخية ضمن طريقة العمل الحالية للصندوق التي قد تشغل في معالجة القضايا الهيكلية التي يشكلها تغير المناخ بالنسبة إلى نهجه التقليدي القصير الأجل.

دال - التمويل المناخي المشروع مالياً

23- تشير الشرعية المالية إلى ثقة المواطنين في عدالة النظم المالية الحكومية وكفاءتها والمساءلة بشأنها. فهي تضمن شعور الجمهور بأن الضرائب التي يدفعونها تُستخدم لتعزيز الصالح العام. وهذا أمر حاسم الأهمية في ضمان التعبئة والتوزيع الفعالين لأموال التمويل المناخي، وخاصة في الدول الضعيفة التي تحتاج إلى أطر مؤسسية قوية لإدارة هذه الأموال⁽³²⁾. والعقد الاجتماعي الضريبي هو الاتفاق الضمني بين الحكومات والمواطنين، ووفقاً له تقدم الحكومات الخدمات العامة الأساسية مقابل الضرائب. ويضمن هذا العقد الاجتماعي خضوع الحكومة للمساءلة عن إدارة الموارد العامة، ولا سيما في سياق التمويل المناخي. والعقد الاجتماعي المالي هو أساس الشرعية المالية وهو أمر حاسم الأهمية لتنفيذ السياسات المناخية بنجاح⁽³³⁾.

24- ولتعزيز الشرعية المالية في سياق التمويل المناخي، يجب على الحكومات أن تعطي الأولوية لما يلي: (أ) الشفافية في تدفقات التمويل المناخي وفي إنفاقها؛ (ب) الإنصاف في فرض الضرائب، بما يضمن مساهمة أغنى الأفراد والشركات بنصيبهم العادل في تمويل العمل المناخي؛ و(ج) إيجاد

(27) ورقة مقدمة من جزر البهاما.

(28) انظر الرابط: <https://www4.unfccc.int/sites/SubmissionsStaging/Documents/202308140938---unfccc-joint-submission-Final.pdf>

(29) ورقة مقدمة من منظمة "ريكورس". انظر أيضاً إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، المبدأ 16.

(30) انظر الرابط: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2021/07/30/IMF-Strategy-to-Help-Members-Address-Climate-Change-Related-Policy-Challenges-Priorities-463093>

(31) يحتفظ الصندوق الاستثماري لتحقيق المرونة والاستدامة بالأموال، بينما يقوم مرفق تحقيق المرونة والاستدامة بتطوير برامج القروض.

(32) انظر الوثيقة A/HRC/55/54؛ وكذلك: Waris, *Financing Africa*.

(33) انظر الوثيقة A/79/142.

آليات مساءلة لتتبع استخدام أموال التمويل المناخي وضمان إنفاقها بصورة فعالة لدعم الأهداف المناخية وحقوق الإنسان.

25- ويتسم النظام المالي الشرعي بالشفافية والمساءلة والإنصاف. ولكي ينجح التمويل المناخي، يجب على الحكومات أن تقدّم معلومات واضحة عن كيفية تعبئة الأموال وإنفاقها. كما يجب عليها ضمان أن تُسهم أكثر الجهات مسؤولية عن الانبعاثات مساهمة عادلة. كما أن الحوكمة التشاركية، التي تتضمن المشاركة من جانب المجتمعات المهمشة، هي أمر حاسم الأهمية لبناء الشرعية. ومن أجل تفعيل الشرعية المالية، ينبغي أن تركز الحكومات على تصميم نظم ضريبية تصاعدية تقلل إلى أدنى حد من العبء الواقع على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، وعلى تعزيز المؤسسات العامة لضمان إدارة التمويل المناخي بفعالية، وعلى إيجاد آليات مساءلة واضحة وشفافة لتتبع كيفية إنفاق الأموال وضمان تخصيصها على نحو منصف.

ثانياً- الديون والمناخ وحقوق الإنسان

ألف- أزمة الديون وعلاقتها بحقوق الإنسان والتمويل المناخي

26- أصبحت قضية الديون السيادية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالتمويل المناخي. فالبلدان التي تعاني بالفعل من مستويات الديون تجد أنفسها ضعيفة بدرجة متزايدة إزاء المطالب المالية للعمل المناخي. ومع تصاعد الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ، كثيراً ما تضطر الحكومات إلى اقتراض مزيد من الأموال لتحقيق التعافي وإعادة البناء، ما يؤدي إلى تفاقم أزمات الديون القائمة. ومما يزيد من تفاقم الحلقة المفرغة لتراكم الديون والضعف المناخي الاعتماد على القروض لتمويل المشاريع المناخية بسبب عدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها. وفي بعض الحالات، تضطر البلدان إلى الاقتراض من أجل التعافي من آثار تغير المناخ، لتصبح بذلك أكثر مديونية وهي تواجه المتطلبات المالية لتنفيذ خطط العمل المناخي، وهي تصبح كذلك أحياناً بسبب انتهاء الأمر بالبنية التحتية التي جرى بناؤها إلى التعرض للتدمير نتيجة للأحداث التي يسببها تغير المناخ⁽³⁴⁾.

27- ولأزمة الديون المستمرة آثار شديدة على حقوق الإنسان. فكثيراً ما تضطر البلدان النامية إلى اعتماد تدابير تقشفية يفرضها الدائنون الدوليون، ما يؤدي إلى تخفيضات في الخدمات العامة البالغة الأهمية، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتؤثر هذه التدابير بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال والمجتمعات المهمشة⁽³⁵⁾.

28- وتؤدي سياسات التقشف المرتبطة بالتزامات تسديد الديون إلى تفاقم انعدام المساواة والفقر والاضطرابات الاجتماعية، ما يزيد من صعوبة تنفيذ البلدان لاستراتيجيات التكيف مع المناخ. وعلى سبيل المثال، واجهت بلدان مثل اليونان⁽³⁶⁾ والأرجنتين⁽³⁷⁾ ردود فعل اجتماعية شديدة بسبب المصاعب الاقتصادية الناجمة عن تدابير التقشف، والتي تشمل تخفيضات في إنفاق القطاع العام وخصخصة الخدمات الأساسية.

(34) انظر الوثيقة A/HRC/55/54/54/Add.2.

(35) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Mobilizing trillions for the global South: the imperative of human rights-based climate finance", Policy Brief No. 5 (OHCHR, 2023).

(36) انظر الوثيقة A/HRC/31/60/Add.2.

(37) انظر الوثيقة A/HRC/52/34/Add.1.

29- فضلاً عن ذلك، يؤكد مبدأ العدالة المناخية على حقيقة أن البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ ليست هي التي تسببت في ذلك. وينطبق ذلك بصورة خاصة على دول الجنوب العالمي، حيث يجري استخدام الديون لتمويل العمل المناخي دون إيلاء الاعتبار الكافي للأبعاد الاجتماعية وأبعاد حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً. ولذلك، فإن معالجة العلاقة بين الديون والمناخ تتطلب نهجاً كلياً يُدمج اعتبارات حقوق الإنسان في سياسات التمويل المناخي.

باء - أوجه انعدام المساواة البنوية والحلول

30- يديم النظام المالي العالمي الحالي أوجه انعدام المساواة البنوية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الدول النامية. وهذه تشمل الاختلالات التجارية، وفخاخ الديون، والعجز في الطاقة، والانسدادات التكنولوجية⁽³⁸⁾. وعلى سبيل المثال، فإذا كانت إحدى الدول مستحقة لتمويل مناخي بمبلغ 100 دولار، فبدلاً من دفع 100 دولار ببساطة من دول الشمال العالمي إلى تلك الدولة، فما هو متوقع عملياً هو أن تتلقى الدولة المستحقة للمائة دولار 3 دولارات فقط، تُصرف على 12 قسطاً على مدى أربع سنوات، مع اقتران ذلك بشروط صارمة. وهذه الشروط تشمل متطلبات تتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية والشفافية والمساءلة وتقديم تقارير فصلية، تحت التهديد بتعليق الصرف. وبعد ذلك، يجري تقديم قرض بقيمة 7 دولارات بأسعار فائدة ميسرة، وإن كانت مقترنة بشروط تقييدية بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام الأموال. ويمكن تقديم 5 دولارات إضافية، ولكن فقط مقابل أرصدة الكربون (المعروفة أيضاً باسم رخص التلويث)⁽³⁹⁾ المرتبطة بالحفاظ على الغابات. كما يندرج في هذا الإطار استثمار آخر بقيمة 10 دولارات في مشاريع الهيدروجين الأخضر الكثيف الاستهلاك للمياه وبقيمة 12 دولاراً في تصنيع خطوط التجميع المنخفضة التكلفة، والتي تعود بالنفع في المقام الأول على الأسواق في الشمال العالمي عن طريق شروط الحد من المخاطر. ومن المثير للاهتمام أنه، في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، لم يكن يوجد نقاش يذكر أو لم يكن يوجد أي نقاش بشأن معايير أسواق الكربون، التي جرى الاتفاق عليها بسرعة، في خرق للعملية التي تحركها الأطراف والتي يتطلبها اتفاق باريس⁽⁴⁰⁾.

31- ولأزمات الديون في الدول النامية آثار خطيرة على حقوق الإنسان. فكثيراً ما تُسَدَّد مدفوعات الديون على حساب الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، ما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بمن في ذلك النساء والأطفال والمجتمعات المهمشة. وكثيراً ما يفرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تدابير تقشفية كشرط للحصول على القروض، بما في ذلك خفض الإنفاق العام وخصخصة الخدمات الأساسية⁽⁴¹⁾. وهذا يقوّض قدرة الحكومات على دعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعاني نظم الرعاية الصحية، على سبيل المثال، من نقص التمويل، وتصبح إمكانية الالتحاق بنظم التعليم غير متاحة للأسر الفقيرة. ولا تزال كيفية ترشيد هذا التمويل مع نموذج التمويل المناخي غير واضحة بل قد تكون متناقضة في بعض الحالات.

(38) ورقة مقدّمة من Power Shift Africa.

(39) المرجع نفسه.

(40) انظر الرابط:

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/statements/2024-11-19-mandate-holders-stm-carbon-markets-st.pdf>

(41) انظر الوثيقة A/74/178؛ والرسالة OTH 134/2024، متاحة على الرابط:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=29413>

جيم- الحلول: مقايضة الديون مقابل المناخ، وإلغاء الديون، والسندات البيئية والاجتماعية والحوكومية

32- تمثل مقايضة الديون بالمناخ أحد الحلول الممكنة للعلاقة بين الديون والمناخ. وفي ظل هذه الترتيبات، يجري الإغفاء من جزء من ديون الدولة مقابل الالتزام بحفظ البيئة أو بمشاريع الطاقة المتجددة أو بالاستثمارات المحققة للمرونة في التكيف مع المناخ. وعلى سبيل المثال، تفاوضت بليز بنجاح على هذه المقايضات، حيث جرى تخفيض ديونها مقابل الالتزام بحماية الموارد البحرية والحرية⁽⁴²⁾. بيد أن مستوى النجاح يتفاوت فيما يبدو. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن بربادوس من التفاوض على الفائدة إلا لمدة عام واحد فقط في مقايضتها. ونتيجة لذلك، لا تزال الصيغة غير واضحة وتبقى المفاوضات تُعقد خلف الأبواب المغلقة، ما يجعل من الصعب تقييم العدالة في هذه العملية. وينبغي أن تكون المعادلة قريبة بأكبر درجة من الإنتاجية الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق لنفس المساحة من الأرض في الشمال العالمي، حيث جرى استخدام الأرض بالكامل، وهي منتجة اقتصادياً وتضيف إلى التلوث العالمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن الصيغة إشارة إلى الطبيعة التاريخية لطول فترة الملوثات ومدتها وكميتها والتكلفة التي يتوقع أن يتحملها العالم الآن في التعويض عنها بهذه الأنواع من المقايضات.

33- ويوجد حل آخر يتمثل في إلغاء الديون. فإلغاء ديون البلدان الشديدة التأثر بتغير المناخ، وخاصة تلك التي تُسهم بأقل قدر في تغير المناخ، هو ضرورة أخلاقية واقتصادية. وينبغي ألا يتوقع من البلدان أن تتحمل عبء الديون وتغير المناخ معاً دون الحصول على تعويض أو دعم كافٍ. وفانواتو هي من بين البلدان التي ظلت تتصدّر الدعوات إلى تقديم تعويضات عن الأضرار المناخية وإلى تخفيف عبء الديون المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، في حين أن لديها أيضاً خصائص تشبه الملاذ الضريبي، ما يجعلها دولة من المثير للاهتمام التعامل معها بشأن ترشيد الخسائر بأسلوب الاختيار.

34- وفي المشهد المالي الذي يتزايد فيه الوعي البيئي اليوم، برزت السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية (سندات الحوكمة) كأداة قوية لتدبير رأس المال لمواجهة التحديات العالمية الحرجة، وخاصة تلك المتصلة بتغير المناخ والاستدامة والمساواة الاجتماعية (انظر المرفق). وتتيح هذه السندات للمستثمرين فرصة لتمويل مشاريع تتماشى مع قيمهم في الوقت نفسه الذي تُحدث فيه تأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية، ولا سيما في مناطق مثل أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر 2020، أطلقت مصر إطارها للتمويل المستدام وأصدرت أول سندات الخضراء بقيمة 750 مليون دولار بأجل قدره خمس سنوات وعائد يبلغ نحو 5,25 في المائة. وقد شارك في هذا الإصدار ستة عشر مستثمراً جديداً، كما أصدر البنك التجاري الدولي، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، سندات خضراء بمبلغ 100 مليون دولار. وارتفع مجموع نسبة الاستثمارات الخضراء في مصر من 15 في المائة في السنة المالية 2020/2019 إلى 30 في المائة في السنة المالية 2021/2020 ومن المتوقع أن يبلغ نصيبها ما يقرب من 50 في المائة من مجموع الاستثمارات بحلول السنة المالية 2025/2024. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بإطلاق مصر لمتطلبات الاستدامة البيئية في عام 2021⁽⁴³⁾.

35- ومن رأي السلطات في سويسرا أن السندات الخضراء - إلى جانب السندات الأخرى التي تحمل علامات الاستدامة - هي أداة مالية قوية لتوجيه المزيد من رؤوس الأموال الخاصة نحو المشاريع التي

(42) The Nature Conservancy, "Belize blue bonds for ocean conservation" First annual impact report (31 March 2023) (منظمة حفظ الطبيعة، "سندات بليز الزرقاء للحفاظ على المحيطات" تقرير الأثر السنوي الأول (31 آذار/مارس 2023)).

(43) ورقة مقدمة من "مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان".

تخفف من آثار تغير المناخ وتعزز الاستدامة البيئية. وتعمل هذه السندات كجسر بالغ الأهمية يوجّه المستثمرين الحريصين على مواءمة محافظهم الاستثمارية مع الأهداف المناخية إلى الاستثمار في المشاريع التي تدفع إلى تحقيق تأثير بيئي إيجابي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه السندات أن تؤدي دوراً فعالاً في تعبئة رؤوس الأموال على نطاق واسع، والاستفادة من الموارد الهائلة للمستثمرين المؤسسيين وصناديق المعاشات التقاعدية. وعن طريق الاستفادة من أسواق رأس المال، يمكن للسندات الخضراء أن تفتح باب التمويل الضروري لدفع العمل المناخي إلى الأمام⁽⁴⁴⁾. ومن الناحية الأخرى، أفادت التقارير بأن أكثر من 60 في المائة من مشتريات البنك المركزي الأوروبي من سندات الشركات قد دعمت قطاعات كثيفة الكربون⁽⁴⁵⁾. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في السوق المالية اليوم في الفشل في تسعير المخاطر المناخية بدرجة كافية، ما يؤدي إلى حوافز غير متوائمة تكون في كثير من الأحيان في صالح القطاعات الكثيفة الكربون⁽⁴⁶⁾. وإذا حدث تحول في هيكل السوق في اتجاه تسعير المخاطر المناخية بشكل عادل فإنه يمكن أن يؤدي إلى تعزيز مصداقية وجاذبية السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية⁽⁴⁷⁾. وتؤدي المصارف المركزية دوراً حاسماً في التأثير على حوافز الاستثمار عن طريق سياساتها ومشترياتها من الأصول. وعندما تعطي مؤسسات مثل البنك المركزي الأوروبي الأولوية للسندات الخضراء والاستثمار في الشركات التي لديها ممارسات استدامة قوية، فإنها تخلق أثراً إيجابياً يشجع الأسواق المالية الأوسع نطاقاً على اعتماد ممارسات استثمارية خضراء مماثلة⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً – الضرائب والمناخ وحقوق الإنسان

ألف – الضرائب كأداة للعدالة المناخية

36- يمكن للضرائب أن تؤدي دوراً حاسماً في تمويل العمل المناخي، ولا سيما إذا كانت مصممة لضمان العدالة. وإحدى أكثر الأدوات فعالية لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه هي فرض ضرائب على الكربون، وهو نظام تفرض بموجبه الحكومة ضريبة على انبعاثات الكربون لتخفيف خفضها. ويمكن أن تضمن ضريبة الكربون أن يدفع الملوثون ثمن الأضرار التي يسببونها للبيئة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى جمع إيرادات كبيرة يمكن استخدامها لدعم مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. بيد أن هذه العملية تظل غامضة ولا تؤدي نتائجها في الواقع إلى تحسين المناخ أو البيئة.

(44) ورقة مقدمة من سويسرا.

(45) Sini Matikainen, Emanuele Campiglio and Dimitri Zenghelis, “The climate impact of quantitative easing”, Policy Paper (Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment and Centre for Climate Change Economics and Policy, May 2017).

(46) Lewis Holden and others, “Measuring climate-related financial risks using scenario analysis: exploring how financial institutions can use scenario analysis to quantify climate change risks” (Bank of England, 17 April 2024).

(47) Network for Greening the Financial System, “Guide on climate-related disclosure for central banks, second edition” (June 2024) (شبكة خضرة النظام المالي، دليل المصارف المركزية بشأن الإفصاح المتعلق بالمناخ (حزيران/يونيه 2024)).

(48) Network for Greening the Financial System, *Sustainable and responsible investment in central banks’ portfolio management: Practices and recommendations* (May 2024) (شبكة خضرة النظام المالي، الاستثمار المستدام والمسؤول في إدارة محافظ المصارف المركزية: الممارسات والتوصيات (أيار/مايو 2024)).

37- وتتمثل مزايا الضرائب المناخية في أنها تولد إيرادات وتؤدي، عن طريق إعادة تسعير الكربون، إلى حفز الشركات والأفراد على تبني الممارسات المنخفضة الكربون. كما أنها يمكن أن تعكس المسؤوليات التاريخية للدول الصناعية إذا جرى تخصيصها للبلدان النامية. وتتمثل تحديات الضرائب المناخية في أنها قد تؤثر بشكل غير متناسب على الاقتصادات النامية، وأن انعدام الثقة بين الشمال والجنوب، المتجذر في المظالم التاريخية، قد يعرقل التعاون الدولي، إذ قد تؤدي التدابير الضريبية الأحادية الجانب إلى تفاقم التوترات⁽⁴⁹⁾.

38- وتتص ضريبة الكربون في كولومبيا على فرض رسوم تستند إلى المحتوى الكربوني لبعض أنواع الوقود الأحفوري، سعياً إلى الحد من استهلاكها عن طريق الإحلال أو التغييرات التكنولوجية في الأنشطة الإنتاجية. والموارد المجمعة هكذا (أكثر من 3,3 مليارات دولار في الفترة ما بين عام 2017 وشهر تشرين الأول/أكتوبر 2024) تُخصص في معظمها للتدابير المناخية، مثل الحد من إزالة الغابات، وحفظ النظام الإيكولوجي، والتكيف مع تغير المناخ، وفقاً للتشريعات الحالية (القانون رقم 1819 لعام 2016 ورقم 2277 لعام 2022)⁽⁵⁰⁾.

39- وتحمل صناعة الوقود الأحفوري مسؤولية كبيرة عن تفاقم الأزمات المناخية والإيكولوجية. وتحقق هذه الصناعة دخلاً صافياً مرتفعاً غير مسبوق: ففي عام 2022 وحده، قفزت إيرادات صناعة النفط والغاز إلى 4 تريليونات دولار على الأقل⁽⁵¹⁾، وذلك من متوسط قدره 1,5 تريليون دولار في السنوات الأخيرة. وأبلغت شركات الوقود الأحفوري الكبرى مجتمعة عن صافي دخل سنوي زاد مجموعه عن 150 مليار دولار في عام 2022⁽⁵²⁾. وفي حين أن عام 2022 كان عاماً غير عادي، فإن أرباح شركات الوقود الكبرى قد ظلت تتجاوز 100 مليار دولار في عام 2023. وفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة مؤقتة على الأرباح الزائدة⁽⁵³⁾ أو "مساهمة تضامنية" على أرباح صناعات الوقود الأحفوري. وعلى الرغم من ذلك، لا توجد حالياً مبادرة عالمية لأن تُفرض على أرباح الوقود الأحفوري ضريبة دائمة قوامها "الملوث يدفع"⁽⁵⁴⁾.

باء - التهرب الضريبي العالمي وتأثيره على التمويل المناخي

40- في حين أن فرض الضرائب أداة ضرورية، فإن السياسات الضريبية السيئة التصميم يمكن أن يكون لها آثار تراجعية. وعلى سبيل المثال، فإن ضرائب الكربون، إذا لم تُطبّق مع مراعاة الفوارق في الدخل، قد تؤثر بشكل غير متناسب على السكان ذوي الدخل المنخفض الذين ينفقون نصيباً أكبر من دخلهم على الطاقة والسلع الأساسية. وبدون وجود حماية اجتماعية مصاحبة أو إعانات محددة الهدف، يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى تفاقم انعدام المساواة والفقر.

41- ويمثل التهرب من الضرائب وتجنبها تحدياً كبيراً آخر في جمع الموارد اللازمة للعمل المناخي. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 500 مليار دولار تُفقد سنوياً نتيجة لتجنب دفع الضرائب، ويمكن توجيه جزء كبير منها إلى مبادرات التمويل المناخي. فكثيراً ما تقوم الشركات المتعددة

(49) ورقة مقدمة من Kateryna Dashevska.

(50) ورقة مقدمة من كولومبيا.

(51) International Energy Agency, *World Energy Investment 2023* (May 2023), p. 13 (وكالة الطاقة الدولية، *الاستثمار في الطاقة العالمية 2023*).

(52) Florian Zandt, "Oil & gas giants cash in tens of billions", Statista, 9 February 2024.

(53) ورقة مقدمة من European Network on Debt and Development (الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية).

(54) انظر الرابط: https://taxation-customs.ec.europa.eu/news/commission-report-emergency-measure-fossil-fuels-sector-support-european-consumers-and-businesses-2023-11-30_en.

الجنسيات بتحويل أرباحها إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب، ما يحرم الحكومات من إيرادات تشتد الحاجة إليها. وهذه الممارسة تقوض النظم الضريبية العالمية وتقلل من القدرة المالية للبلدان النامية على الاستثمار في الحلول المناخية.

42- كما استهلك أغنى 1 في المائة من سكان العالم أكثر من ضعف كمية الكربون التي استهلكها النصف الأفقر من سكان العالم منذ تسعينات القرن العشرين. وفي عام 2019، كانت نسبة 1 في المائة من فاحشي الثراء مسؤولة عن 16 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية، وهي نفس نسبة انبعاثات أفقر 66 في المائة من سكان العالم، أو 5 مليارات شخص⁽⁵⁵⁾. وإحدى المسائل الحاسمة الأهمية المتعلقة بالإنصاف المناخي هي أن يدفع فاحشو الثراء قدراً عادلاً من الضرائب على ثرواتهم ودخولهم. وسيؤدي ذلك إلى خفض انبعاثات الكربون، ومعالجة انعدام المساواة، وتوفير الموارد العامة من أجل تمويل التكيف والخسائر والأضرار، والتخفيف، وتحقيق التحول العادل عن الوقود الأحفوري.

43- واليوم، توجد فرصة تاريخية لإعادة بناء بنية النظام الضريبي العالمي. وفي آب/أغسطس 2024، وضعت الأمم المتحدة اللمسات النهائية على اختصاصات اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي، ومن المقرر أن يجري الاتفاق عليها بحلول نهاية عام 2027⁽⁵⁶⁾. والهدف المتوخى هو إنشاء نظام ضريبي دولي من أجل التنمية المستدامة. ويفتح الاتفاق طريقاً نحو الأخذ بقواعد عالمية ملزمة يمكن أن تضمن: (أ) فرض ضرائب عادلة على الشركات المتعددة الجنسيات؛ و(ب) فرض ضرائب فعالة على فاحشي الثراء (الأفراد ذوي الملاء المالية العالية)؛ و(ج) الأخذ بمبادرات ضريبية دولية لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة.

44- وهذه الصفقة الضريبية العالمية ضرورية لإنهاء استغلال المال العام والبيئة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات وفاحشي الثراء والملوثين. ذلك أن فرض الضرائب التصاعدية وبذل جهود لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة سيعززان قدرة جميع بلدان الجنوب العالمي على تعبئة موارد مالية. وسيحصل الشمال العالمي على موارد أكبر، يجب استخدامها للوفاء بالتزاماته الدولية تجاه الجنوب العالمي والمتعلقة بالتمويل المناخي. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه الصفقة الضريبية العالمية أن تمكن في الوقت نفسه من اتباع نهج منسق بشأن فرض رسوم إضافية على أرباح صناعات الوقود الأحفوري. ومثل هذه الضريبة الإضافية على أرباح الصناعات ستؤثر على نماذج مباشرة الصناعات لأعمالها، وستثبط نهج العمل كالمعتاد، وستحدث تحولاً في الاستثمارات، وهكذا تكون بمثابة عامل تحفيزي لتحقيق تحول عادل ومنصف في مجال الطاقة.

45- وفي نهاية المطاف، فإن العدالة الضريبية والعدالة المناخية مترابطتان ارتباطاً عميقاً. ويجب على حكومات العالم أن تغتنم الفرصة للتوصل إلى أول اتفاق عالمي عادل وأخضر وفعال وشامل حقاً في العالم بشأن التعاون الضريبي الدولي يحقق كلا العدالتين. وهذا ما يمكن أن تفعله اتفاقية الأمم المتحدة للضرائب⁽⁵⁷⁾.

(55) Oxfam International, *Climate Equality: A Planet for the 99%* (Oxford, 2023), p. 9

(56) انظر الرابط: <https://www.un.org/en/desa/international-tax-cooperation-advancing-equality-and-sustainable-development>

(57) ورقة مقدمة من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.

رابعاً - التدفقات المالية غير المشروعة والمناخ وحقوق الإنسان

46- تمثّل التدفقات المالية غير المشروعة استنزافاً كبيراً لموارد البلدان النامية، ما يمنعها من تمويل المشاريع المناخية الحاسمة الأهمية. وتشتمل التدفقات المالية غير المشروعة على الأموال المغسولة أو المخبأة في ملاذات ضريبية أو التي يجري إصدار فواتير غير صحيحة بها في التجارة. فوفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تخسر أفريقيا وحدها أكثر من 88 مليار دولار سنوياً في صورة تدفقات مالية غير مشروعة، وهو ما يكفي لتغطية ما يقرب من نصف احتياجات التمويل المناخي السنوية في المنطقة. والتدفقات المالية غير المشروعة وأوجه إساءة استخدام أحكام الضرائب هي أمور تستنزف الموارد الحكومية التي يمكن أن تمول الخدمات الاجتماعية والاستثمارات العامة والعمل المناخي. وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة، ما يعوق تمتع الناس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك تمتعهم ببيئة آمنة. فضلاً عن ذلك، تُسهم التدفقات المالية غير المشروعة في حالات العجز المالي، ما يزيد من الاعتماد على الديون السيادية ويحد من الموارد اللازمة لمعالجة التأثيرات المناخية وتعزيز الصحة العامة والتعليم والبنية التحتية⁽⁵⁸⁾.

47- وهذه الأموال، إذا أُعيد توجيهها إلى اقتصادات البلدان التي سُرقَت منها، يمكن استخدامها في تمويل مشاريع تحقيق القدرة على التكيف مع المناخ، والتحول إلى الطاقة النظيفة، وجهود التأهب للكوارث. بيد أنه بسبب تعقيد النظم المالية الدولية والافتقار إلى الشفافية في شأنها، كثيراً ما تظل هذه الأموال بعيدة المنال بالنسبة إلى الحكومات في بلدان الجنوب العالمي.

48- وتوفر إعادة توجيه التدفقات المالية غير المشروعة نحو التمويل المناخي حلاً ممكناً لسد فجوات التمويل لمشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وخاصة في المناطق الشديدة التأثر به. ويمكن أن تؤدي إعادة توجيه هذه الأموال إلى تعزيز التمويل المناخي، ودعم الضمانات الاجتماعية التي تحمي الحقوق في ظل حالات الضعف المناخية⁽⁵⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الحد من إساءة استخدام الأحكام الضريبية إلى الإفراج عن موارد كبيرة من أجل الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على المبادرات المناخية⁽⁶⁰⁾.

49- وتتطلب إعادة التوجيه الفعالة تعاوناً دولياً قوياً في رصد الأموال غير المشروعة وتتبعها واستردادها. وتشتمل التدابير الرئيسية على زيادة شفافية النظم المالية، ومعالجة دور الملاذات الضريبية، وتعزيز التعاون الدولي بشأن تعقب الأصول غير المشروعة وإعادتها إلى أوطانها. ويمكن أن تؤدي إعادة التدفقات المالية غير المشروعة إلى أوطانها لتمويل المشاريع المناخية إلى معالجة ثغرات التمويل العالمي للمناخ معالجة يُعتد بها⁽⁶¹⁾. ويمكن أن يؤدي استرداد الأصول المسروقة، ولا سيما استردادها من الأفراد والشركات أصحاب الثروات الكبيرة، إلى توفير موارد بالغة الأهمية من أجل توفير الطاقة المستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والتكيف معها⁽⁶²⁾. كما يمكن لهذه الأموال أن تحسن البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ما يعود بالنفع على الفئات السكانية الضعيفة ويقلل من أوجه عدم المساواة التي

(58) Marisol J. Lopez and others, "An analysis of tax abuse, debt, and climate change risk in low-income and lower-middle-income countries", *BMJ Paediatrics Open*, vol. 6, No. 1 (July 2022).

(59) McNerney-Lankford, Darrow and Rajamani, *Human Rights and Climate Change*.

(60) Lopez and others, "An analysis of tax abuse".

(61) انظر الوثيقة [A/HRC/52/45](#).

(62) Ilias Bantekas and Cephas Lumina, eds., *Sovereign Debt and Human Rights* (Oxford, Oxford University Press, 2018).

تفاقمت بسبب تغير المناخ⁽⁶³⁾. ومن أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وإطلاق الأموال الضرورية من أجل التمويل المناخي، يمكن تنفيذ هذه التدابير بواسطة تعزيز الشفافية المالية عن طريق معايير الإبلاغ العالمية المتعلقة بالملكية الفعلية والضرائب المفروضة على الشركات والمعاملات غير المشروعة، وعن طريق دعم إنشاء سجلات عالمية للتدفقات المالية غير المشروعة، يكون من شأنها تتبع غسل الأموال والتهرب الضريبي وسوء التسعير التجاري⁽⁶⁴⁾.

50- وعندما تواجه الحكومات صعوبة في دفع ديونها أو عندما تواجه شطباً مشروطاً لديونها، فإنها كثيراً ما تلجأ إلى تدابير التقشف، بما في ذلك خصخصة أصول الدولة، وإجراء تخفيضات في برامج الحماية الاجتماعية، وإجراء تخفيضات في الاستثمار في الخدمات العامة الحيوية.

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

51- التحديات التي يطرحها تغير المناخ تتشابك مع الديون والنظم الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة، وهي لها جميعاً آثار يُعتد بها على حقوق الإنسان. ويجب على واضعي السياسات إعطاء الأولوية للإنصاف والشفافية والمساءلة في آليات التمويل المناخي. وعن طريق توسيع نطاق التمويل، وإصلاح النظم المالية العالمية، وتعزيز الهياكل الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، يمكن للمجتمع الدولي أن يطلق الموارد اللازمة للتصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

52- والشرعية المالية هي والعقد الاجتماعي المالي أمران جوهريان لبناء الثقة وضمان تعبئة التمويل المناخي بطريقة تعزز العدالة وشمول الجميع. ولا يمكن مواجهة حجم التحدي المناخي إلا عن طريق العمل الجماعي والحوكمة القوية والآليات المالية المحكمة التي تضمن عدم ترك أحد خلف الركب في هذا التحول العالمي.

53- ويضمن إدماج أطر حقوق الإنسان في السياسة المناخية حماية الفئات السكانية الضعيفة ودعم الحقوق الأساسية، وتوجيه السياسات نحو الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وهذه الأطر تعزز أيضاً المساءلة عن طريق تحميل الحكومات والشركات المسؤولية عن تأثيرات الإجراءات المناخية على حقوق الإنسان. بيد أنه لا تزال توجد تحديات قائمة، مثل ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات المهمشة في عملية صنع القرار، نظراً إلى أن اختلال موازين القوى يحد من تأثير هذه المجتمعات على السياسات⁽⁶⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة أمر صعب، بالنظر إلى أن السياسات التي تعطي الأولوية لأحدهما يمكن أن تضر بالفئات الضعيفة، مثل المجتمعات ذات الدخل المنخفض المتأثرة بتسعير الكربون⁽⁶⁶⁾. ويمكن أن يؤدي إدماج مبادئ حقوق الإنسان إلى توجيه عملية وضع سياسات مناخية شاملة للجميع ومنصفة، وإلى تعزيز العدالة المناخية عن طريق اعتبار بلدان الدخل المرتفع مسؤولة عن الانبعاثات التاريخية، ودعم الفئات السكانية الضعيفة في التكيف مع تغير المناخ⁽⁶⁷⁾. وفي حين أن الأشكال الإضافية للتمويل التقليدي للتنمية

(63) ورقة مقدمة من Kateryna Dashevska.

(64) الاجتماع المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، 2015. انظر أيضاً: مبادرة أديس أبابا الضريبية.

(65) McNerney-Lankford, Darrow and Rajamani, *Human Rights and Climate Change*

(66) Bantekas and Lumina, *Sovereign Debt and Human Rights* (بانتيكاس ولومينا، الديون السيادية وحقوق الإنسان).

(67) Lopez, "An analysis of tax abuse"

والمناخ، مثل إعادة هيكلة الديون، والتمويل بشروط ميسرة، والاعتمادات بحقوق السحب الخاصة، والتمويل الاستثماري من صندوق النقد الدولي الرامي إلى تحقيق المرونة والاستدامة، ومقايضة الديون بالطبيعة، يمكن أن تكون مفيدة في بعض السياقات المحددة، فإنها لا يمكن بحال من الأحوال أن تعتبر بديلاً عن التعويضات المناخية. فضلاً عن ذلك، فإذا لم يجر توجيه التمويل المناخي نحو الاستثمار الاستراتيجي لتحقيق التحول الهيكلي على النحو المبين أعلاه، فإنه يُحتمل أن يسهم في زيادة الاختناق الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات التي تزيد من صادرات المحاصيل النقدية ومن البنية التحتية للوقود الأحفوري ومن صادرات الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة ستؤدي إلى زيادة عبء الدين الخارجي وإلى الحد من القدرة على التكيف مع تغير المناخ⁽⁶⁸⁾.

54- وتوصي الخبرة المستقلة بأن تقوم الدول، سواء بشكل فردي أو كأعضاء في شتى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية والتكتلات الإقليمية بما يلي:

(أ) إعادة توجيه المحادثات والسرديات بعيداً عن الأدوات المعقدة مثل الضمانات المغطاة للديون ولأسهم والتي كثيراً ما تقدمها الدول الفقيرة مقابل الديون، وأسهم الأمولة المختلطة أو الوسيطة (الميزانين)، ورأس المال الأولي، ومنح المساعدة الفنية لكي تتجه نحو تقديم نصيب أعدل من الموارد الضريبية، وعمليات إلغاء الديون، والوفاء بالتعهدات؛

(ب) تعبئة 5 تريليونات دولار سنوياً عن طريق المنح وإلغاء الديون ونقل التكنولوجيا بغية التخفيف من آثار تغير المناخ ودعم جهود التكيف؛

(ج) تعزيز النظم الضريبية والأخذ بضرائب تصاعدية مثل ضرائب الكربون، وضرائب الثروة، وضرائب الأرباح غير المتوقعة لضمان دفع إسهامات ضريبية عادلة من القطاعات ذات الانبعاثات المرتفعة؛

(د) التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون العالمي لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عن طريق مبادرات الشفافية وإعادة الأموال غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية؛

(هـ) تعزيز التعاون المتعدد الأطراف عن طريق مبدأ التعاون والمساعدة. وتقع على عاتق الحكومات في الشمال العالمي مسؤولية فرض ضرائب ولوائح تنظيمية على شركاتها، بما يضمن مساهمتها في الديون المناخية المستحقة للجنوب العالمي. وينبغي ألا يقع على البلدان الصغيرة والبلدان الضعيفة عبء فرض الالتزامات المناخية على الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ولاياتها القضائية. وبالمثل، يقع عبء إنفاذ نقل التكنولوجيا على بلدان الشمال العالمي وهي تعمل مباشرة مع أصحاب براءات الاختراع والشركات المتداولة في البورصة والشركات المسجلة في ولاياتها القضائية. وينبغي ألا تقع على البلدان الأفريقية مهمة إزالة المخاطر من الاستثمارات الأجنبية ذات الطبيعة الاستخراجية حتى لو كانت تنطوي على إنتاج الطاقة المتجددة؛

(و) إصلاح النظام المالي العالمي⁽⁶⁹⁾، بما في ذلك عن طريق إنشاء إطار لإعادة الهيكلة المالية بقيادة الأمم المتحدة بغية تزويد البلدان الشديدة التأثر بالمناخ بالحيز المالي اللازم للتصدي للأزمة المناخية. ويمكن أن تشمل الابتكارات الرئيسية ما يلي: '1' أطر القيمة الاجتماعية للكربون من أجل تحديد القيمة الصحيحة للاستثمارات في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ '2' الضمانات

(68) ورقة مقدّمة من Power Shift Africa.

(69) انظر الوثيقة A/77/169.

الحكومية لبرامج الاستثمار المنخفض الكربون؛ '3' المؤسسات المالية المتخصصة التي تُصدر "ائتمانات بيئية"؛ و'4' تعزيز أدوار مصارف التنمية في تقييم المشاريع ورصدها؛

(ز) تحقيق الدمج بين حقوق الإنسان والعدالة المناخية، واتباع نهج نظمي يدعم حقوق الإنسان والأهداف المناخية عن طريق الاعتراف بالترابط بين حقوق الإنسان وحماية البيئة، وضمان المسؤولية العامة عن توزيع القيمة في هذا الصدد، وإنشاء أطر لتنظيم تأثيرات الأعمال التجارية على الرفاه والاستدامة⁽⁷⁰⁾.

(70) ورقة مقدمة من Vision Nest.

المرفق

السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية

السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية	التعريف	مستحدثوها	البلدان التي يجري تنفيذها	مبلغ الديون المعفية منها مقابل الالتزام بالموارد
سندات العائد الثابت	الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تقل قيمة استحقاقها أو قيمتها الاسمية عن 1000 دولار ⁽¹⁾ . وتتراوح قيمتها عادةً بين 25 دولاراً و500 دولار.	الاقتصاديان "ويليام داريتي" و"ديريك هاملتون" (2010)	هنغاريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	غير متاح
السندات الزرقاء	صك من صكوك الدين تصدره الحكومات أو مصارف التنمية أو جهات أخرى لجمع رأس مال من المستثمرين المؤثرين بغية تمويل المشاريع البحرية والمحيطية التي لها فوائد بيئية واقتصادية ومناخية إيجابية ⁽²⁾ .	سيشيل	إكوادور، وإندونيسيا، وبربادوس، وبليز، وسيشيل، وغابون، وفيجي ⁽³⁾	جرى إصدار السندات الزرقاء السيادية لسيشيل في عام 2018 بقيمة قصوى قدرها 15 مليون دولار مع أجل استحقاق مدته 10 سنوات ⁽⁴⁾ . والسند الأزرق هو التزام عام لسيشيل ولا يعتمد سداًه على أي التزامات تنشأ عن طريق استخدام العائدات.
				أصدرت إندونيسيا أول سندات زرقاء في أيار/مايو 2023 في سوق رأس مال الديون الياباني، وجمعت 150 مليون دولار ⁽⁵⁾ . وقد أصدر السند بفترات استحقاق مدتها 7 سنوات و10 سنوات، وبمعدل فائدة للقسيمة قدره 1,2 و1,43 في المائة على التوالي.
				طُرح السند الأزرق السيادي لفجي في سوق رأس المال في الفترة من 2 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ⁽⁶⁾ .

(1) Madeline Brown and others, "The state of baby bonds", Urban Institute, February 2023

(2) World Bank, "Sovereign blue bond issuance: frequently asked questions", 29 October 2018 (البنك الدولي، "إصدار السندات الزرقاء السيادية: الأسئلة الشائعة"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(3) Adrian Murdoch, "Marine bonds: not so out of the blue now", Capital Monitor, 30 August 2023

(4) World Bank, "Seychelles launches world's first sovereign blue bond", 29 October 2018 (البنك الدولي، "سيشيل تطلق أول سندات زرقاء سيادية في العالم"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(5) United Nations Development Programme (UNDP), "Indonesia launches the world's first publicly offered sovereign blue bond – with UNDP's support", 25 June 2023 "إندونيسيا تطلق أول سندات زرقاء سيادية مطروحة للجمهور في العالم – بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، 25 حزيران/يونيه 2023.

(6) UNDP, "Launch of Fiji's first-ever sovereign blue bond", 2 November 2023 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إطلاق فيجي لأول سندات زرقاء سيادية على الإطلاق"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية	التعريف	مستحدثوها	البلدان التي يجري تنفيذها فيها	مبلغ الديون المعفية منها مقابل الالتزام بالموارد
السندات الخضراء	هي سندات ديون تصدر بغرض تمويل أو إعادة تمويل مشاريع تُسهم بصورة إيجابية في البيئة أو المناخ ⁽⁷⁾ .	مجموعة البنك الدولي	إندونيسيا وبولندا وفرنسا	حتى 30 حزيران/يونيه 2021، كانت مؤسسة التمويل الدولية قد أصدرت 178 سنداً أخضر بقيمة تزيد عن 20 عملة بقيمة تزيد عن 10,5 مليارات دولار ⁽⁸⁾ .
سندات الأثر الاجتماعي	سندات ديون تصدر لتمويل البرامج الاجتماعية. وعادة ما تكون الجهة المصدرة للسندات هي وكالة حكومية أو منظمة غير ربحية. ويجري هيكلة السندات بحيث لا يحصل المستثمرون على عائد على استثماراتهم إلا إذا حقق البرنامج الاجتماعي نتائج معينة محددة مسبقاً.	الخبير الاقتصادي النيوزيلندي "روني هوريش"	أستراليا، وجمهورية كوريا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة	ينطوي الالتزام بالموارد على استثمار أكثر من 200 مليون يورو.
السندات المرتبطة بالاستدامة ⁽⁹⁾	هي سندات ذات دخل ثابت مرتبطة بأداء المُصدر في مجال الاستدامة. وتلتزم الجهة المصدرة للسندات بتحقيق أهداف استدامة معينة، فإذا تحققت هذه الأهداف، يجري تخفيض معدل الفائدة للقسمة على السند.	"إينيل"، و"نافرتيس"، و"شانيل"	أوروغواي وشيلي	نما نشاط الإقراض المستدام العالمي إلى 321 مليار دولار في أيلول/سبتمبر 2021.
سندات الصكوك الخضراء	هي سندات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تُخصص نسبة 100 في المائة من العائدات حصراً لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع خضراء تُسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحفاظ على التنوع الأحيائي ⁽¹⁰⁾ .	إندونيسيا	إندونيسيا وتركيا والكويت وماليزيا	غير متاح

(7) انظر الرابط: [https://documents1.worldbank.org/curated/en/400251468187810398/pdf/99662-](https://documents1.worldbank.org/curated/en/400251468187810398/pdf/99662-REVISED-WB-Green-Bond-Box393208B-PUBLIC.pdf)

REVISED-WB-Green-Bond-Box393208B-PUBLIC.pdf, p. 23

(8) International Finance Corporation, *Green and Social Bond Impact Report: Financial Year 2022*

(Washington, D.C., World Bank, 2023), p. 8
(السنة المالية 2022).

(9) Alejandra Padin-Dujon and Ben Filewod, "What are sustainability-linked bonds and how can they

help developing countries?", Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, 29 November 2023

(10) Indonesia, Ministry of Finance, "Indonesia's green sukuk initiative" (مبادرة

الصكوك الخضراء في إندونيسيا).

السندات البيئية والاجتماعية والحوكومية	التعريف	مستحدثوها	البلدان التي يجري تنفيذها فيها	مبلغ الديون المعفية منها مقابل الالتزام بالموارد
سندات الكوارث	هي أوراق مالية ذات دخل ثابت يجري إصدارها لتحويل مخاطر الكوارث الطبيعية من المصدر إلى المستثمر ⁽¹¹⁾ . وفي حالة حدوث كارثة طبيعية، لا يتعين على جهة الإصدار سداد أصل الدين عن السند.	برنامج تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها التابع للبنك الدولي	جامايكا	بلغت قيمة سندات الكوارث الجامايكية 185 مليون دولار أمريكي ⁽¹²⁾ .
سندات الباندا	هي سندات مقومة بالرنمينبي تصدرها الشركات الأجنبية في السوق الصينية الداخلية ⁽¹³⁾ .	مصرف التنمية الآسيوي ومؤسسة التمويل الدولية	الصين	حتى نهاية آب/أغسطس 2021، أصدرت 64 جهة إصدار خارجية سندات باندا بقيمة 370 مليار رنمينبي في سوق السندات فيما بين المصارف الصينية ⁽¹⁴⁾ .
سندات اللقاحات	هي سندات يجري إصدارها لجمع الأموال من أسواق رأس المال الدولية من أجل برامج التحصين في البلدان النامية. ويجري سداد السندات لحاملها عن طريق تدفقات مستقبلية للمساعدات الإنمائية من الجهات المانحة ⁽¹⁵⁾ .	مرفق التمويل الدولي للتحصين.	بلدان الشمال العالمي	غير متاح

(11) World Bank, "Cutting edge of sustainable capital markets: catastrophe bonds and outcome bonds", 31 October 2022 (البنك الدولي، "أحدث نماذج لأسواق رأس المال المستدامة: سندات الكوارث وسندات النتائج"، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

(12) World Bank, "World Bank catastrophe bond provides Jamaica \$185 million in storm protection", press release, 19 July 2021 (البنك الدولي، "سندات البنك الدولي للحماية من الكوارث توفر لجامايكا 185 مليون دولار أمريكي للحماية من العواصف"، بيان صحفي، 19 تموز/يوليه 2021).

(13) Vladislava Sabanova, "Panda bond", Cbonds, 1 April 2024.

(14) انظر الرابط: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/About-ICMA/APAC/NAFMII-and-ICMA-English-version-PANDA-BONDS-Raising-Finance-in-Chinas-Bond-Market-case-studies-September-2021-230921.pdf>

(15) Sarah Hughes-McLure and Emma Mawdsley, "Innovative finance for development? Vaccine bonds and the hidden costs of financialization", *Economic Geography*, vol. 98, No. 2 (2022).